معا من أجل قطاع زراعي اقتصادي مستدام

ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به

١٠ ـ ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ـ ولاية سمائل

النهوض بالقطاع الزراعي وتقوية دعائمه أهم ملامح توصيات الندوة في ختام أعمالها .. اليوم

خطط ورؤى المرحلة المقبلة في اليوم الثاني لندوة التنمية المستدامة

سيح الراسيات (سمائل):
خلفان الزيدي
وخلفان الرحبي
تصوير : سالم الرميضي

■ تواصلت أمس لليوم الثاني على التوالي فعاليات ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به التي تقام في رحاب المخيم السلطاني بسيح الراسيات بولاية سمائل، تنفيذا للأوامر السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ والتي تعقد تحت رعاية معالي السيد علي بن حمود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني وبحضور عدد من اصحاب المعالي الوزراء وأصحاب السعادة الوكلاء والشيوخ والاعيان.

وقد ناقشت الندوة أمس المحور الثالث من محاورها والمتعلق بالموارد واستخداماتها في القطاع الزراعي وذلك من خلال عرض أربع ورقات عمل الأولى تناولت الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاع الزراعي ودور تقنيات الري الحديثة في ترشيد استهلاك المياه وتقليل تكلفة الإنتاج الزراعي، وتناولت الورقة الثانية موضوع الحيازات الزراعية الواقع والطموح، والمحددات القانونية والاجتماعية لمساحة الحيازات الزراعية، وتطرقت الورقة الثالثة إلى الاحصاءات وقواعد البيانات الزراعية كمرتكزات للتنمية الزراعية المستدامة.وتناولت الورقة الرابعة دور البحوث الزراعية والإرشاد والاعلام في إدارة الموارد الزراعية.

وقد شهدت جلسات الأمس تقديم ثلاث مشاركات، الأولى قدمها المركز الدولي لبحوث المناطق الجافة(إيكاردا) وكانت بعنوان (مساهمة برنامج ايكاردا لشبه الجزيرة العربية في تنمية القطاع الزراعي في سلطنة عمان)، اما المشاركة الثانية والثالثة فكانت مقدمة من ممثلين عن المزارعين، تطرقت الثانية لنقل تقنية الزراعة بدون تربة في البيوت المحمية لدى المزارعين، وتناولت المشاركة الثالثة تجربة بعض مزارعي منطقة الباطنة في ادارة الحيازات الزراعية.

هذا واعقب جلسات كل ورقة مناقشات مستفيضة وحوارات صريحة سادتها اجواء ايجابية اتسمت بالشفافية والمكاشفة، وعبرت عن هموم ومشاكل ورؤى المزارعين وتطلعاتهم وآمالهم المنشودة من هذه الندوة، اضافة الى استماع المزارعين الى رؤى وافكار وخطط الحكومة الرشيدة وتوجهاتها في سبيل تنمية القطاع الزراعي والوصول به الى الاهداف المنشودة من خلال وجود مجموعة من اصحاب المعالي الوزراء والمسئولين، الذين التقوا في رحاب سيح الراسيات، وتناقشوا في اجواء ديمقراطية الكل يسعى فيها لمصلحة الوطن وخدمة تنميته ونهضته.

وتخللت اعمال جلسات الندوة العديد من حلقات العمل التي ناقشت كافة التوصيات المعروضة في اوراق العمل المقدمة خلال اعمال جلسات الندوة في يومها الثاني بهدف التوصل الى التوصيات النهائية لاعمال الندوة وصياغتها، حيث ومن المقرر ان تختتم صباح اليوم ندوة التنمية المستدامة للقطاع الزراعي وتنظيم سوق العمل به، بقراءة البيان الختامي واصدار توصيات الندوة التي يتوقع ان تغطي جوانب عدة في القطاع الزراعي بما يسهم في تنميته والارتقاء به وصولا إلى الآمال المنشودة منه في رفد الناتج المحلي ورفع نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بما يحقق تنويع مصادر الدخل القومي وزيادة مساهمته في مجمل الصادرات غير النفطية. ومن المتوقع ايضا ان توجد توصيات الندوة آلية لتحديث قطاع الزراعة بما يستجيب للافكار المطروحة من خلال جلسات العمل الخاصة بمناقشة الأوراق المطروحة في الجلسات الصباحية، حيث يتوقع ان تكون هذه التوصيات مقدمة للنهوض بالقطاع الزراعي وتقوية أسسه، وتدعيم بنيانه.■

■ حوارات ونقاشات جادة بين المسؤولين والمواطنين والهدف تنمية القطاع الزراعي

أوراق العمل تلامس الواقع والمأمول وتقدم توصيات هامة

....

أجواء حوار إيجابية وصراحة مطلقة بين ممثلي الحكومة والمواطنين

ورقة الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاع الزراعي: نقترح خطة استراتيجية لتعميم أنظمة الري الحديثة وتقليل نسبة الري التقليدي

■ أوضح معالي الشيخ عبدالله بن سالم الرواس وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه ، أن الإدارة المتكاملة تعتبر من العناصر الهامة لنجاح أي عمل أو مشروع ففي القطاع الزراعي تعد الموارد المائية من أهم العناصر التي تتطلب إدارتها بصورة متكاملة حتى تحقق الفوائد المرجوة من العائد الاقتصادي .

وأشار معاليه خلال إدارته لجلسة الورقة الأولى من المحور الثالث ، إلى أن الجهات المختصة تولي اهتماما كبيرا للمياه نظرا لأهميتها في تلبية احتياجات النمو السكاني والاستخدامات المصاحبة لهذا النمو وانطلاقا من ذلك تأتي أهمية الورقة التي تتناول الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاع الزراعي ودور تقنيات الري الحديثة في ترشيد استهلاك المياه وتقليل تكلفة الانتاج الزراعي .

وأوضح معالي الشيخ وزير البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه أن مناقشة التحديات والعوائق التي تواجه تطبيق مبادئ الادارة المتكاملة للموارد المائية بسبب استنزاف المياه سوف يتوصل إلى عدد من التوصيات الهامة التي تهدف إلى تشجيع تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاع الزراعي للمحافظة على هذه الثروة الوطنية الهامة .

وتطرقت الورقة المقدمة من كل من وزارة الزراعة والثروة السمكية، ووزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه الى موضوع (الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاع الزراعي ودور تقنيات الري الحديثة في ترشيد استهلاك المياه وتقليل تكلفة الإنتاج الزراعي)، وقدمها كل من الدكتور سيف بن راشد الشقصي مدير عام ادارة موارد المياه بوزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه والمهندس سالم بن راشد المعمري خبير شئون الري والأراضي الزراعية بوزارة الزراعة والثروة السمكية وناقشت الورقة الوضع المائي في السلطنة والعناصر والإجراءات وبرامج العمل للإدارة المتكاملة للموارد المائية والجهود المبذولة من قبل الحكومة في تطبيق تلك البرامج ويبرز مفهوم الإدارة المتكاملة من خلال استخدام المياه الاستخدام الأمثل الذي يأخذ في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة بمصادرها والطلب عليها لمختلف الأغراض بحيث تتكامل مع الأهداف والخطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية دون الإضرار بها

واستعرضت الورقة في الفصل الثاني التنمية الزراعية وأثرها على المياه الجوفية، حيث يدرس أثر التوسع الزراعي السريع نتيجة التنمية على اختلال الموازنة المائية وتداخل مياه البحر في المناطق الساحلية، كما يشير إلى أهمية إيجاد الحلول الكفيلة بموازنة المياه الجوفية المتوفرة مع الاستخدام وأهمية استخدام أنظمة الري الحديثة مع الإدارة الجيدة كوسيلة لإعادة هذا التوازن.

واشتملت ورقة العمل على العديد من التوصيات في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية في القطاع الزراعي والمتمثلة في تقليل كمية الضخ من المياه الجوفية عن طريق إيجاد وسائل وأساليب عملية قابلة للتنفيذ وبالأخص في المزارع الكبيرة والمزارع التجارية في المناطق المتضررة، ومراجعة واستحداث تشريعات ولوائح جديدة لضمان تطبيق نظام المقننات المائية إلى جانب الاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في ري بعض المزروعات وتغذية الخزان الجوفي، وبعض الاستخدامات البلدية كما تضمنت التوصيات استغلال احتياطي المياه غير المتجددة والمياه الضاربة للملوحة بطرق تضمن عدم استنزافها، والإسراع في نقل الحشائش من ساحل الباطنة ومنع التوسع في زراعة المحاصيل التي تستهلك المياه بصورة كبيرة وفي مجال نشر تقنيات الري الحديثة تمثلت التوصيات في وضع خطة استراتيجية لتعميم أنظمة الري الحديثة وتقليل نسبة الري التقليدي او الري السطحي بحيث يتم تحديد إطارها الزمني ومن بين التوصيات التي تضمنتها ورقة العمل تطوير البرامج الإرشادية الخاصة بترشيد مياه الري وإجراء دراسات حول الوضع الحالي لاستخدامها والعمل على تطويرها، بالإضافة الى تعديل التركيبة المحصولية لدى المزارعين والتركيز على المحاصيل المجدية اقتصاديا والتخلص من المحاصيل غير الاقتصادية، وتطوير أنظمة الري التقليدية في الأفلاج ورفع كفاءة استخدام المياه بها.

كما تضمنت التوصيات تعزيز البرامج البحثية الخاصة بالمياه والمتعلقة بتحديد الاحتياجات المائية للمحاصيل وجدولة الري وتطوير إدارة واستخدام المياه والتربة المالحة وبحوث استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة، والأبحاث الخاصة بوضع المواصفات الخاصة بمستلزمات الري الحديث لتتلاءم مع الظروف البيئية للسلطنة. ■

ورقة الحيازات الزراعية «الواقع والطموح»: دعوة للاستفادة من برامج التمويل المتاحة وتشجيع الشباب للعمل في القطاع

تناولت جلسة العمل الثانية ورقة العمل المقدمة من وزارة الزراعة والثروة السمكية حول الحيازات الزراعية: الواقع والطموح (المحددات القانونية والاجتماعية لمساحة الحيازات الزراعية) والتي ادار جلستها معالي الدكتور خميس بن مبارك العلوي وزير الإسكان والكهرباء والمياه والذي أكد في كلمته على ان الورقة تتناول مساءلة حجم المزرعة ومدى تأثيرها على كفاءة الانتاجية وتشغيل القوى العاملة الوطنية وانعكاساته على النشاط الزراعي وفرص تحديثه وتنميته ومن هنا تأتي اهمية ايجاد آليات لتجميع هذه المزارع بما يمكنها من ادخال التقنيات المناسبة في اساليب الادارة الحديثة وبالتالي الاستخدام الامثل للارض.

تطرقت الورقة التي قدمها الدكتور خليفة بن سالم الكيومي مستشار البحوث الزراعية بوزارة الزراعة والثروة السمكية في بدايتها الى ان التعداد الزراعي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م يتيح بما يوفره من بيانات ومعلومات للباحثين فرصة إلقاء نظرة متكاملة عن وضع الحيازات بالسلطنة من حيث مواصفاتها ومكوناتها وما تتسم به من مقومات ديموغرافية ونوعية لطرق استغلالها وتأثير ذلك على نوعية وكمية إنتاجيتها. وتشير البيانات إلى وجود (١٩٤٣٧٢) حيازة بالسلطنة تغطي مساحة إجمالية قدرها (٣٢٤٣٨٩,١) فدان ويختص (١٠٣١٦٠) حيازة (٥٣,١٪) بالإنتاج النباتي فقط. كما أن (٦١٥١٢) حيازة (١٣,٦٪) تمارس بها الأنشطة المتعلقة بالإنتاج الحيواني في حين تشمل الانشطة المختلطة (نباتية وحيوانية) (٢٩٧٠٠) حيازة (١٥,٣٪).

واوضحت ورقة العمل بان معظم الحيازات الأرضية تتصف بصغر المساحة حيث نجد أن الحيازات التي تبلغ مساحتها (أقل من ١ فدان) تمثل حوالي (٧٣,٣٪) من اجمالي العدد الكلي للحيازات بينما لا تتعدى مساحتها (٧٪) من إجمالي المساحة الكلية للحيازات مجتمعة. أما الحيازات التي تتراوح مساحتها من ١ إلى ٥ أفدنة فإنها تشكل (١٦,٤٪) من عددها الإجمالي وتساهم بنسبة (١٩٪) من المساحة الكلية اما النسبة الباقية (١٠,٣٪) فانها تمثل مانسبته (٧٤٪) من اجمالي المساحة الكلية وهي الحيازات التي تبلغ مساحة كل منها ٥ أفدنة فأكثر. ويعتمد النشاط الزراعي على العمل اليدوي بصفة شبه رئيسية في الحيازات الصغيرة لإنتاج كميات صغيرة من محاصيل متنوعة خلال مواسم الإنتاج الرئيسية مما يدل على عدم التخصص الإنتاجي للمزارع وممارسته بصفة شبه عشوائية.

وتطرقت الورقة الى ان الافلاج تعتبر مصدرا رئيسيا لمياه الري في معظم الحيازات (٦٣,٤٪) بينما النسبة الباقية (٣٦,٦٪) فإنها تعتمد على الري من الآبار والعيون بصفة عامة وتتفاوت هذه النسب بين المناطق وتسلط الورقة الضوء على النمط السائد للحيازات في السلطنة حيث يتضح ان هناك أربعة أنماط للحيازات وهي: الحيازة الخاصة ـ حيازة الوقف ـ حيازة الدولة ـ الحيازة المفتوحة ولكل منها سمات مميزة وتتوزع على كافة مناطق السلطنة بنسب متفاوتة وتبرز الحيازات الخاصة والتي تشكل مانسبته (٩٤,٤٪) من اجمالي العدد الكلي بان أصحابها من كبار السن (أكثر من ٤٥ عاما) كما أن عدد الحائزين الذكور يعادل ١٤ مرة عدد الإناث.

التوصيات

واشتملت الورقة على عدد من التوصيات تمثلت في اتباع السياسات التي تكفل الحفاظ على المزارع الزراعية واستغلالها بما يحقق رفع كفاءتها وتحسين مستويات الدخل لأصحابها مما يساهم في الحفاظ عليها ويقلل من تحويلها إلى استخدامات اخرى.

وتضمنت التوصيات أيضا الاستفادة من برامج التمويل المتاحة وتشجيع الشباب للانخراط في الأنشطة المرتبطة بالإنتاج الزراعي والعمل على دعم الأنشطة التسويقية وتوفير الامكانيات اللازمة لتقوية الأسواق المحلية وتفعيل الأنشطة المرتبطة بالمشاركات الخارجية في المعارض لفتح أسواق جديدة للمنتجات المحلية، وبالتأكيد على استخدام الوسائل المتطورة والمناسبة للظروف المحلية بما يكفل تنفيذ السياسات والخطط التنموية للقطاع الزراعي في المزارع الزراعية والتركيز علي البرامج التنموية الهادفة إلى تعديل التركيب المحصولي والتكثيف الزراعي والزيادة الرأسية في الإنتاج مع التقليل ما أمكن من التوسع الأفقي أو استصلاح مساحات جديدة لحين تحسن الوضع الحالي للموارد المائية.

كما اشتملت التوصيات على الاستمرار في تنفيذ البرامج التدريبية للمزارعين التقليديين بما يؤهلهم لمواكبة التطور الذي طرأ على اساليب العمل الزراعي لرفع إنتاجيتهم وتحسين دخولهم وتحقيق منظومة الاستغلال الأمثل لما لديهم من موارد.

ورقة الإحصاءات وقواعد البيانات الزراعية: نطالب بتوفير إحصاءات زراعية بأعلى درجة من الشمولية والدقة والموثوقية

تناولت ورقة العمل الثالثة المقدمة من وزارة افقتصاد الوطني الإحصاءات وقواعد البيانات الزراعية كمرتكزات للتنمية الزراعية المستدامة وأقد أدار الجلسة معالي درويش بن إسماعيل بن علي امين عام وزارة الماليه الذي أكد في كلمته على ان البيانات والإحصاءات الزراعية تشكل مدخلاً أساسياً لاتخاذ القرار في العمل الزراعي ليس فقط لذوي الاختصاص من الباحثين و المخططين كما كان عليه الحال في السابق بل لجميع الوحدات الإنتاجية والإدارية صعوداً من مستوى المزرعة إلى قمة هرم المنظومة الزراعية.

واضاف معاليه بانه وفي ظل هذا العصر الرقمي فان الثورة المعلوماتية أصبحت عملية إنتاج وتخزين واسترجاع ونقل المعلومات في متناول الجميع تقريباً وهي توفر للمنظمات الدولية المهتمة بالتنمية مؤشرات إنتاج واستخدام البيانات والمعلومات الإحصائية ووسائلها ضمن المؤشرات التي تقيس المدى الذي تقطعه الأمم على درج التقدم في جميع المجالات لا سيما الاقتصادي منها واوضح معالي امين عام وزارة الماليه ان ورقة العمل المقدمة تعتبر إضافة يمكن ان تسهم في تحديد التوجهات المستقبلية للرؤية الاقتصادية في قطاع التنمية الزراعية وتشكل عنصرا اساسيا للوضع الاقتصاد الزراعي ضمن المصادر المحققة للتنوع الاقتصادي للسلطنة ومصدرا من مصادر الدخل وأشار معاليه إلى ان الورقة توضح تطور المؤسسات

والأنشطة الإحصائية في كل مرحلة وتقدم مخرجات النظام الإحصائي وفق المعايير المهنية المعروفة وهي تتضمن مقترحات وتوصيات عديدة معربا عن أمله في أن يثريها النقاش بما يدفع بالإحصاء الزراعي إلى مراق أوسع تمكن الأجهزة القائمة عليه من الإسهام الفاعل في مسيرة القطاع.

وقد أوصت الورقة التي قدمها صابر بن سعيد الحربي مدير عام الإحصاءات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد الوطني، بتنفيذ عدد من المسوحات والدراسات الإحصائية خلال السنوات المتبقية من الخطة الخمسية السابعة وتوفير الإحصاءات الزراعية بأعلى درجة ممكنة من الشمولية والدقة والموثوقية وتبني أحدث التقنيات وانسب المنهجيات في تنفيذ التعدادات والمسوحات الزراعية والتوسع في استخدام الاجهزة الكفية ووضع نظام آلي متكامل للإحصاءات الزراعية، كما اوصت باعتماد مبدأ التشاور والتنسيق مع الجهات والمؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية في تخطيط وتنفيذ المسوحات الإحصائية الزراعية.

واشتملت التوصيات كذلك على إجراء مسح دوري حول مواصفات الأيدي العاملة الزراعية وتوجيه وتوظيف بعض المشاريع الإحصائية الزراعية لمتابعة وتقييم سير العمل في الاستراتيجيات الخاصة بتطوير وتنمية القطاع الزراعي، واوصت الورقة كذلك بتعزيز الكادر الإحصائي الزراعي وخاصة جامعي البيانات وتأهيل حاملي الشهادة الجامعية في التخصصات غير الإحصائية للحصول على دبلوم عال في الإحصاء التطبيقي والنظر في إمكانية قيام جامعة السلطان قابوس بهذه المهمة كما اوصت ببناء حسابات اقتصادية متكاملة للقطاع الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) ضمن نظام الحسابات القومية.

■ صابر الحربي يقدم ورقته

إيكاردا: ينبغي التوسع في نقل التكنولوجيا الزراعية المكثفة ودعم المزارعين

■ قدم المركز الدولي لبحوث المناطق الجافة (إيكاردا) ورقة العمل الخامسة والتي جاءت بعنوان (مساهمة برنامج ايكاردا لشبه الجزيرة العربية في تنمية القطاع الزراعي في سلطنة عمان) وأدار الجلسة فيها معالي الشيخ سالم بن هلال بن علي الخليلي وزير الزراعة والثروة السمكية، حيث أكد معاليه على أهمية الورقة المطروحة وقد قدم الورقة الدكتور أحمد توفيق مصطفى من المركز الدولي لبحوث لبحوث المناطق الجافة (إيكاردا) حيث اشتملت الورقة على العديد من التوصيات تمثلت في التوسع في نقل التكنولوجيا الزراعية المكثفة بدون تربة في البيوت المحمية للمزارع العماني، ودعم المزارعين فنياً من خلال الإرشاد والبحوث لتطبيق برامج الإدارة المتكاملة للإنتاج والوقاية وذلك بهدف إنتاج خضراوات عالية الجودة وخالية من المبيدات كما اشتملت التوصيات على التوسع في البحوث الزراعية والتي تهدف الى تطوير نظم زراعية حديثة او ايجاد حل للمشاكل التي تواجه المزارعين خلال مراحل الإنتاج المخالفة وتوجيه الدعم الفني لتشجيع المزارعين على تطبيق نظم الإنتاج والري الحديثة والتي تؤدي الى توفير عالي في المياه وأوصت الورقة أيضا بمساعدة المزارعين على زراعة وإنتاج الأعلاف البرية ذات القيمة الغذائية العالية كما أنها تحتاج إلى كميات قليلة من مياه الري وأوصت كذلك بتشديد الرقابة على استخدام المبيدات حماية للمستهلك والبيئة.■

١٠ ـ ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ـ ولاية سمائل

ورقة دور البحوث والإرشاد والإعلام في إدارة الموارد الزراعية: علينا استكمال البنية الأساسية للبحوث والإرشاد الزراعي وتأهيل الكوادر

■ اكد معالي حمد بن محمد الراشدي وزير الإعلام أن الإعلام يحتل اليوم الدور الرائد في مهمة توصيل المعلومات وتثقيف وارشاد الرأي العام في مختلف دول العالم نظرا لكونه الوسيلة الأسرع لنقل العلوم بمختلف انواعها ونشر المعارف بتعدد اشكالها ومضامينها وعلى أسس موضوعية ومفاهيم واضحة وسليمة تحقق غاية التثقيف والارشاد. وأضاف معاليه خلال ادارته للجلسة الرابعة التي تم خلالها تقديم ومناقشة ورقة العمل الرابعة والتي قدمتها وزارة الزراعة والثروة السمكية حول دور البحوث والإرشاد والإعلام في إدارة الموارد الزراعية: بأن موضوع ورقة العمل يعتبر موضوعا اساسيا بالنسبة لأصحاب المشروعات الزراعية من حيث توفير المعلومات الارشادية سواء كانت تلك المتعلقة بالبحوث والدراسات او بكيفية استخدام الوسائل والتقنيات العلمية الحديثة في هذا المجال.

وأوضح معالي وزير الاعلام أن البحوث العلمية والدراسات لا يمكن لها ان تصل الى المهتم بها إلا عن طريق الدور الذي يلعبه الإعلام في كيفية تناوله لتلك الانجازات او الدراسات التي تم التوصل اليها عن طريق الباحثين في ادارة الموارد الزراعية.

وأضاف معاليه بأن الورقة تتناول بالتحليل الأسس الموضوعية التي توضح الحاجة الى استكمال البنية الأساسية للبحوث والارشاد كما تناقش بعض الجوانب المؤسسية مثل التنسيق مع الأجهزة البحثية وسبل دعم وتأهيل الكوادر العمانية العاملة في جهاز البحوث والارشاد والاعلام لتواكب المتغيرات التنموية في القطاع الزراعي مشيرا الى أن ما ستوفره الندوة من اراء من خلال المداولات حول ما تطرحه الورقة سيكون اضافة حقيقية للتوصيات التي ستتمخض عنها الندوة.

واشتملت الورقة التي قدمها الدكتور احمد بن ناصر بن عبدالله البكري مدير عام البحوث الزراعية والحيوانية بوزارة الزراعة والثروة السمكية على العديد من التوصيات حيث أوصت باستكمال البنية الأساسية للبحوث والارشاد الزراعي ودعم جهود أجهزة البحوث والإرشاد والاعلام للمساهمة في رفع إنتاجية القطاع الزراعي، وتفعيل القوانين والانظمة المتعلقة بالمحافظة على القطاع الزراعي وتنميته، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في البحوث الزراعية من خلال التعاقد مع المزارعين والشركات الزراعية والقطاع الخاص بهدف نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة والملائمة لظروف السلطنة. وأوصت الورقة بتشجيع البرامج البحثية والتطبيقية لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثيا والمياه متوسطة/عالية الملوحة لزراعة وانتاج الأعلاف، وتشجيع بحوث التقنية الحيوية الحديثة وخاصة في مجال مكافحة آفات النخيل، وكذلك تشجيع إنشاء البنوك الوراثية النباتية والحيوانية.

كما أوصت أيضا بتحديد التركيب المحصولي الأمثل واستكمال الدراسات المتعلقة بالمقننات المائية ووضع الية تفعيل ذلك لدى المزارعين وبضرورة تأهيل الكوادر العمانية العاملة في أجهزة البحوث والإرشاد والاعلام لتواكب المتغيرات التنموية في القطاع الزراعي.■

المزارعون خلال عرض تجاربهم: نأمل تشجيع ودعم إنشاء جمعيات زراعية واستكمال الأسواق المركزية

■ اوصت الورقة السابعة في جلسات الامس والتي كانت بعنوان (تجربة بعض مزارعي منطقة الباطنة في إدارة الحيازات الزراعية) على تشجيع ودعم إنشاء جمعيات زراعية بمختلف مناطق السلطنة ووضع خطة تسويقية مع الجهات الحكومية عن طريق تخطيط الإنتاج.

كما أوصت الورقة التي قدمت في آخر جلسات الأمس التي أدارها معالي الشيخ سالم بن هلال بن علي الخليلي وزير الزراعة والثروة السمكية باستكمال إنشاء الأسواق المركزية بمختلف مناطق السلطنة، مع توفير البنيات الأساسية الخاصة بالفرز والتدريج والتعبئة ودعم المزارعين المنتجين بالتقنيات الحديثة.

كما أوصت بضرورة التنسيق بين الجهات الحكوميه لوضع آليه لاستقدام الأيدي العاملة الزراعيه الوافدة بناء على نوع المحاصيل المزروعه واجمالي المساحة، وإنشاء شركة متخصصة تقوم بالأنشطة التي كانت تقوم بها الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية (شراء وبيع وتوزيع وتصدير المنتجات الزراعية)).

ومن بين ما أوصت به ورقة العمل النظر في تخصيص أراض زراعية بالمناطق الصالحة تربتها للزراعة وتأجير هذه المساحات على الجمعيات الزراعية برسوم رمزية أو للشركات الزراعية حسب الجدوى الاقتصادية للمشاريع، وأهمية تسهيل اجراءات الحصول على تمويل المشاريع الزراعية ومراعاة خصوصية القطاع.

وكانت الورقة التي قدمها نيابة عن المزارعين ساعد بن عبدالله بن راشد الخروصي، قد تناولت ما تتميز به معظم الحيازات الزراعية في السلطنة وخصوصا في منطقة الباطنه بصغر مساحاتها حيث تمثل المزارع التي تقل مساحاتها عن ٥ أفدنة ما نسبته (٨٩,٧٪) من إجمالي عدد المزارع بالسلطنة ويعتبر صغر وتفتيت الحيازات الزراعية من المشاكل التي يواجهها المزارعون إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي ومحدودية شركات القطاع الخاص كما أن عدم توفر القوى العاملة الزراعية المتخصصة يعتبر عائقا حقيقيا وتعتبر مشكلة التسويق الزراعي أهم مشكلة يواجهها المزارعون منذ إلغاء هيئة تسويق المنتجات الزراعية ويصاحب هذه المشكلة غياب الوحدات المتخصصة في عمليات ما بعد الحصاد.

وعلى ضوء ذلك جاءت فكرة مشروع جمعية المزارعين تعنى بإدارة الحيازات الزراعية وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها، التي شارك في تأسيسها اربعة وعشرون مزارعا من مختلف ولايات منطقة الباطنة حيث تم الاتفاق أن يكون مقر الجمعية الرئيسي ولاية السويق بمنطقة الباطنة وينتمي للجمعية أعضاء من ولايات منطقة الباطنة التالية: بركاء والمصنعة والسويق والخابورة وصحم وصحار.

وتطرقت ورقة العمل الى المعوقات التي تواجه أعضاء الجمعية واشتملت على تمركز التسويق في سوق واحدة وهو سوق الموالح وعدم وجود موزع لهذه المنتجات من السوق المركزي إلى المناطق مما أدى إلى تكدس المنتجات الزراعية وبالتالي انخفاض الأسعار.

وتشكل المنافسة الخارجية للمنتجات العمانية أحد المعوقات والتي تأتي من دول الخليج والشام وخاصة في الخضار والبطاطس تحديدا والتمور وهي منافسة غير متكافئة وخاصة في المنتجات التي تورد من بعض دول المنطقة التي يحظى مزارعوها بدعم كبير خاصة لمحصولي التمور والبطاطس وذكرت الورقة أيضا في موضوع المعوقات ايضا عدم وجود أسواق خارجية للمنتجات الزراعية العمانية وذلك لقلة إمكانيات المزارعين وعدم وجود شركات تسويق تستطيع الوصول إلى الأسواق الخارجيه بالرغم من تميز جودة المنتج الزراعي المحلي الى جانب نقص الأيدي العاملة الزراعيه المدربة حيث تتم مساواة المزارع المنتجة بغير المنتجة عند احتساب عدد الأيدي العاملة المطلوبه، بالإضافة لعدم وجود حوافز لمصدري للمنتجات الزراعية.

وفي المعوقات ذكرت الورقة ايضا ان الجمعية تواجه فرض رسوم على الصادرات الزراعية مما يجعلها غير قادرة على منافسة منتجات الدول الأخرى وفرض رسوم جمركية على المنتجات الزراعية العمانية في بعض الدول .

كما قدمت شيخة بنت خميس الشامسية من ولاية صحار ورقة عمل تناولت مساهمة المرأة الريفية في القطاع الزراعي وتطرقت خلالها الى دور المرأة في النشاط الزراعي وتوفير الغذاء للاسرة ومساعدتها في ادارة اعمال المزرعة .

واشتملت توصيات ورقة ممثلي المزارعين على تشجيع ودعم إنشاء جمعيات زراعية بمختلف مناطق السلطنة ووضع خطة تسويقية مع الجهات الحكومية عن طريق تخطيط الانتاج كما أوصت الورقة باستكمال انشاء الاسواق المركزية بمختلف مناطق السلطنة مع توفير البنيات الاساسية الخاصة بالفرز والتدريج والتعبئة ودعم المزارعين المنتجين بالتقنيات الحديثة كما أوصت بضرورة التنسيق بين الجهات الحكوميه لوضع آليه لاستقدام الأيدي العاملة الزراعيه الوافده بناء على نوع المحاصيل المزروعه واجمالي المساحة وانشاء شركة متخصصة تقوم بالأنشطة التي كانت تقوم بها الهيئة العامة لتسويق المنتجات الزراعية بشراء وبيع وتوزيع وتصدير المنتجات الزراعية ومن بين ما أوصت به ورقة العمل النظر في تخصيص أراض زراعية بالمناطق الصالحة تربتها للزراعة وتأجير هذه المساحات على الجمعيات الزراعية برسوم رمزية أو للشركات الزراعية حسب الجدوى الاقتصادية للمشاريع وأهمية تسهيل اجراءات الحصول على تمويل المشاريع الزراعية ومراعاة خصوصية القطاع.